

## مجموعة العمل الفنية لوزارة الهجرة والمهجرين والحلول الدائمة ورشة عمل حول إجراءات التشغيل الموحدة للاندماج المحلي | تقرير 2023/5/29-28 و 2023/6/22-21 |

### ملخص تنفيذي

شارك في ورشة العمل 59 مشاركاً، بما في ذلك المسؤولون في المقر الرئيسي لوزارة الهجرة والمهجرين (رؤساء الوحدات) ورؤساء الفروع في محافظات جنوب ووسط الفرات والشمال والوسط وإقليم كردستان، وأعضاء مجموعة العمل الفنية من أجل الحلول الدائمة DSTWG والمنظمة الدولية للهجرة IOM والمجلس الترويجي للاجئين NRC و REACH. وجاءت هذه الورشة تلبية لطلب محدد من وزارة الهجرة والمهجرين إلى المنظمة الدولية للهجرة ومجموعة العمل الفنية من أجل الحلول الدائمة. وبناءً على توصية من وزارة الهجرة والمهجرين، تم تقسيم ورشة العمل إلى ورشتين لمدة يومين؛ حيث عُقدت الورشة الأولى في بغداد، وركزت على محافظات جنوب ووسط الفرات؛ وذلك لانخفاض عدد النازحين فيها واستخدام هذه المحافظات كمشروع تجريبي لتنفيذ الإدماج المحلي. بينما ركزت ورشة العمل الثانية التي عُقدت في أربيل على المحافظات الشمالية والوسطى وإقليم كردستان العراق، لكون هذه المناطق تستضيف العدد الأكبر من النازحين في العراق، وتتسم بسياقات أكثر تعقيداً. وشارك في تيسير ورشتي العمل كلٌّ من؛ وزارة الهجرة والمهجرين، والمنظمة الدولية للهجرة، والمجلس الترويجي للاجئين؛ مع تويي وزارة الهجرة والمهجرين زمام القيادة في تيسير معظم الجلسات، كورشة عمل داخلية للعصف الذهني.

بعد سنوات من المناصرة التي قامت بها مجموعة العمل من أجل العودة مع وزارة الهجرة والمهجرين؛ وبعد قرار اللجنة العليا المرقم 888 في 2020/11/4 في تشرين الأول 2022؛ أصدرت وزارة الهجرة والمهجرين توجيهات لجميع الفروع لتنفيذ الإدماج المحلي من خلال إغلاق ملفات نزوح الأشخاص النازحين "الذين يرغبون في البقاء في مناطق النزوح، والاندماج في المجتمع، ولا يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية". بعد ذلك، ركزت ورشتا العمل على تشخيص التحديات القائمة أو المحتملة؛ وأفضل الممارسات في تنفيذ توجيهات الوزارة بشأن تسجيل النازحين الراغبين بالاندماج المحلي، بهدف تعديل الإجراءات التشغيلية الموحدة التي صيغت من أجل توحيد الممارسات في جميع فروع وزارة الهجرة والمهجرين بالنسبة لتسجيل النازحين والعائدين. وتخللت الجلسات الداخلية، مناقشات حول أطر الحلول الدائمة والمبادئ التوجيهية، ومعايير قياس التقدم المُحرز نحو الحلول الدائمة، وبيانات مصفوفة تتبع النزوح DTM حول سياق النزوح لجميع المحافظات الممثلة في ورشة العمل.

وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين خلال الورشة، التزامها بتنفيذ الإدماج المحلي في جميع المحافظات، مُدركة أن بعض النازحين سيختارون البقاء في مناطق النزوح أو لا يمكنهم العودة إلى مناطقهم الأصلية في الوقت الحالي (كبار السن الذين استقروا في مناطق النزوح ووجدوا فيها فرصاً أفضل، وسُبل عيش، ووصولاً إلى الخدمات الأساسية، وما إلى ذلك. أو أولئك الذين من المناطق المحظورة). مع ذلك، أقرت السلطات بأن الاندماج المحلي يمكن أن يكون حساساً في بعض المحافظات، وأن العودة هي الحلّ المفضّل للنازحين والحكومة؛ بناءً على بياناتها.

وتشاطرت السلطات عدة جهات نظر فيما يتعلق بتنفيذ تسجيل النازحين من أجل إدماجهم محلياً. فبالنسبة للسلطات في المحافظات الجنوبية والوسطى، كان معظم محافظين تلك المحافظات مؤيدين؛ وكانت العملية جارية على قدمٍ وساق، مع نسبة صغيرة من النازحين المسجلين بالفعل في الفروع، باستثناء محافظتي النجف والبصرة. أما في المحافظات الشمالية والوسطى، وفي إقليم كردستان، فإن فروع بغداد والكرخ والرصافة وديالى فقط هي التي بدأت بتسجيل النازحين للاندماج المحلي. في حين أن فروعاً أخرى لم تبدأ بعد، بسبب المناقشات التي ما زالت جارية مع السلطات المحلية. خاصةً فيما يتعلق بالشرط الحالي المتمثل في إبراز بطاقة إقامة من منطقة النزوح/ منطقة الاندماج المحلي. وأفاد المشاركون بأن العديد من النازحين لا يرغبون في تغيير إقامتهم، خشية أن يفقدوا المزايا التي توفرها لهم بطاقة الإقامة من منطقة النزوح. وكانت التوصية هي التوجه إلى الإدارة القانونية لتوضيح أن كتاب تأييد المختار مقبول، وأن النازحين لا يحتاجون إلى الحصول على بطاقة الإقامة الدائمة التي تصدرها وزارة الداخلية.

وشملت التحديات الأخرى؛ الحاجة إلى توضيح كيفية مساعدة الأسر المنفصلة. حيث طُلب من الإدارة القانونية صياغة مبادئ توجيهية موحدة لهذه الحالات. كما استفسر المشاركون عما إذا كان بإمكان النازحين غير المسجلين على الإطلاق في قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، وتصنيفهم على أنهم "نازحون عائدون" التقدم بطلب للاندماج المحلي.

## جدول الاعمال

### اليوم الأول

- عرض سياسة وزارة الهجرة والمهجرين للإدماج المحلي، وإجراءات التشغيل الموحدة الحالية (مدير دائرة الفروع في وزارة الهجرة والمهجرين)
- تعريف الحلول الدائمة والمسارات والمبادئ (المنظمة الدولية للهجرة)
- اعتبارات وزارة الهجرة والمهجرين الخاصة بمراجعة طلب الإدماج المحلي (القسم القانوني في وزارة الهجرة والمهجرين)
- عرض بيانات النزوح والعودة في المحافظات، وبيانات مؤشّر العودة، ومؤشّر النزوح، والنوايا (IOM DTM)
- جلسات العمل المصغرة؛ التحديات والتوصيات والدروس المستفادة (جميع المشاركين)
- خلاصة اليوم الأول (المنظمة الدولية للهجرة)

### اليوم الثاني

- مراجعة لليوم الأول، وعرض جدول أعمال اليوم الثاني (المنظمة الدولية للهجرة)
- الجلسة العامة: الآراء والانطباعات حول جلسات العمل المصغرة في اليوم الأول
- الاعتبارات الرئيسية للاندماج المحلي، والحصول على التعويضات، والوثائق الثبوتية (NRC)
- أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الفروع وإدارة الإحصاء (وزارة الهجرة والمهجرين)
- الخطوط العريضة لتوصيات الإجراءات التشغيلية الموحدة والتحديات (المنظمة الدولية للهجرة، ووزارة الهجرة والمهجرين)
- الختام (المنظمة الدولية للهجرة، ووزارة الهجرة والمهجرين)

## المشاركون

قائمة المشاركين	
وزارة الهجرة والمهجرين	
المحافظات الشمالية والوسطى وإقليم كردستان	المحافظات الجنوبية والشمالية والوسطى
32. خالد عبد الكريم؛ مدير فرع نينوى	1. علي عباس جهانكير؛ مدير عام الفروع
33. أحمد قاسم مفتن؛ مدير قسم الإحصاء	2. إيمان ناجي هندي؛ معاون مدير عام الهجرة
34. رحيم كامل زغير؛ مدير قسم العودة	3. مهتد صالح عبد الرحيم؛ مدير قسم المركز
35. محمود صابر المجلي؛ مدير قسم المحافظات المركزية	4. هناء رحيم رشيد؛ مدير قسم المحافظات الوسطى
36. ماهر مكي مسلم؛ ممثل القسم القانوني	5. إبراهيم نوري؛ ممثل القسم القانوني
37. أنس فائق سلمان؛ معاون المدير العام للمعلومات	6. حسين صالح قيصر؛ مدير قسم الإحصاء
38. غزوان طالب حسن؛ ممثل مكتب الوزير	7. محمد علي شناوة؛ ممثل مكتب الوزير
39. محمد عبدالله علي؛ ممثل مكتب الوزير	8. بلال حسن عباس؛ ممثل القسم الإداري
40. مصطفى عامر عبد الرحمن؛ ممثل مدير عام الفروع	9. رمزي خضير عباس؛ ممثل قسم التخطيط
41. رقية صباح فرحان؛ ممثل قسم تكنولوجيا المعلومات	10. فراس طلال أحمد؛ قسم تقنية المعلومات
42. محمد عياد قاسم؛ مدير فرع أربيل	11. حسين علي عبد الصمد؛ مدير فرع البصرة
43. سامر مشكور بديوي؛ مدير فرع السليمانية	12. علي عبد الخدام عبيدي علي؛ مدير فرع المثنى
44. اسكندر محمد أمين؛ مدير فرع دهوك	13. جبار عليوي شامي؛ مدير فرع ميسان
45. قيس محمد اشوري؛ مدير فرع الحمدانية	14. باسم حازم عزيز؛ مدير فرع الديوانية
56. خالد محجوب جاسم؛ مدير فرع صلاح الدين	15. هيثم عجمي مانيا؛ مدير فرع الكوت
47. عمار صباح عمر؛ مدير فرع كركوك	16. حيدر عبد الكاظم عباس؛ مدير فرع النجف
48. سيف عمر إبراهيم؛ مدير فرع ديالى	17. موفق كاظم ميرزا؛ مدير فرع بابل
49. علي غازي عباس؛ مدير فرع خانقين	18. عماد غيدان جاسم؛ مدير فرع الرصافة
50. نوفل محمد براء؛ مدير فرع الفلوجة	
51. مهتد فرات عدنان؛ مدير فرع الكرخ	

قائمة المشاركين	
<b>المنظمة الدولية للهجرة</b>	
19. كليمنتين فافير؛ رئيسة قسم الانتقال والتعافي	52. يوكو فوجيمورا؛ مديرة مكتب إقليم كردستان
20. فالنتينا باشين؛ منسق أقدم للحلول الدائمة	53. أحمد السلطان؛ قسم صحة الهجرة
21. محمد دهام؛ DSTWG/RWG	54. حسن سليمان؛ DSTWG / RWG
	55. زيد آغا؛ DSTWG / RWG
	56. محمد عثمان؛ DSTWG/RWG
22. نيكار غردى؛ DSTWG/RWG	
23. محمد نذير؛ DTM	
24. حيدر السعدي؛ DSTWG/RWG	
25. أسامة العجيلي؛ DSTWG/RWG	
26. نور سعيد؛ DSTWG/RWG	
27. بريسيلا مويو؛ DSTWG/RWG	
<b>المجلس الترويجي للاجئين NRC</b>	
28. أمين جلال	
29. جهات ميرخان	
30. تشارلز أويش؛ مستشار لدى ICLA	57. سوزان ديتيرا؛ أخصائية الاعتماد على الذات والحلول الدائمة
<b>REACH</b>	
31. زيد غانم؛ مدير ميداني أقدم	58. آرام حبيب؛ مدير قسم النزوح وبحوث الحلول الدائمة
<b>مكتب المنسق المقيم</b>	
	59. محمد جلي؛ مستشار الحلول الدائمة

#### الميسرون:

السيدة إيمان ناجي هندي؛ معاون المدير العام - وزارة الهجرة والمهجرين  
السيد أحمد قاسم؛ وزارة الهجرة والمهجرين  
بريسيلا مويو؛ منسقة DSTWG - المنظمة الدولية للهجرة

## لمحات عامة عن الجلسة ونتائجها

أنظر العرض التقديمي المرفق باللغتين العربية والإنكليزية للحصول على المحتوى الكامل.

### اليوم الأول

#### الترحيب والمقدمة

في كلتا الورشتين، ألقى وزير الهجرة والمهجرين كلمة الافتتاح التي تضمنت تأسيس ورشة العمل على دور الإدارات في إدارة العودة والاندماج المحلي للنازحين. وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين أن سياستها بشأن الإدماج المحلي تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، يدعم حقوق وكرامة النازحين. كما شكرت الوزارة؛ المنظمة الدولية للهجرة على شراكتها المستمرة في تعزيز أهداف السياسة وولاية الوزارة المتمثلة في حماية ومساعدة السكان النازحين. وأشارت وزارة الهجرة والمهجرين إلى أن الغرض من ورشة العمل هو توفير التوجيه والدعم الفني للفرق الميدانية المشاركة في عملية الإدماج؛ وتوقعت أن يتبادل مقر الوزارة مع مدراء الفروع، الخبرات والتحديات، من أجل تحسين العملية وتقديم توصيات يتم مشاركتها مع الوزارة.

وأكدت المنظمة الدولية للهجرة التزامها بدعم النازحين ووزارة الهجرة والمهجرين، لتنفيذ الإدماج المحلي بالشكل الذي يحمي حقوق النازحين ومشاركتهم في صنع القرار. وشددت المنظمة الدولية للهجرة على أن تنفيذ السياسة يجب أن يتجاوز الحذف الصوري للنازحين من سجلات وزارة الهجرة والمهجرين، ويجب أن يضمن دور الإدارة في ضمان استدامة الاندماج المحلي ومعالجة نقاط الضعف التي يواجهها النازحون بسبب نزوحهم. واتفقت المنظمة الدولية للهجرة مع وزارة الهجرة والمهجرين، وأعربت عن أملها في أن تكون حلقة العمل مثمرة، وأن تسفر عن توصيات واضحة من شأنها أن تعزز مسارات حلول النازحين وتساعد في عمل الفروع.

#### الجلسة الأولى: سياسة وزارة الهجرة والمهجرين للإدماج المحلي وإجراءات التشغيل الموحدة الحالية

##### ملخص الجلسة والنتائج المرجوة:

سلطت وزارة الهجرة والمهجرين الضوء على أهداف ومبادئ سياسة الإدماج المحلي وأكدت التزام الوزارة بتعزيز الاندماج الناجح. وعرضت الإدارة، الإجراءات التشغيلية الموحدة والتخطيط المتعلق بالإدماج المحلي، وغطت جوانب مختلفة بما في ذلك عمليات التسجيل وجمع البيانات وتحليلها وأمن المعلومات. كما سلطت الضوء على أهمية الإدارة الدقيقة للبيانات، والتخزين الآمن للمعلومات، والتأكيد على أهمية الإبلاغ المنتظم.

##### ملخص المناقشات:

- كان هناك تفاهم متبادل واتفق على البيانات المقدمة عن النازحين والعائدين. في حين تعمقت المناقشات حول العقبات التي تواجه العديد من النازحين في السليمانية، خاصة النازحين من صلاح الدين وبابل. وتبين أن العقبات في صلاح الدين معروفة على نطاق واسع بين المشاركين، في حين بدت العقبات في بابل أكثر حساسية من الناحية السياسية من حيث حظر العودة إلى المنطقة.
- وأشار المشاركون إلى الحاجة إلى قدرة مؤسساتية أقوى لتحقيق حلول دائمة في العراق. على سبيل المثال، هناك مناطق مثل جرف الصخر في بابل، لا يمكن حتى لكبار المسؤولين زيارتها؛ الأمر الذي يمكن اعتباره حالة من ضعف السلطة. بينما تستضيف السليمانية عدداً كبيراً من النازحين من بابل؛ وما يزال من غير المؤكد إذا ما كانوا سيتمكنون من العودة إلى مناطقهم.

#### الجلسة الثانية: تحديد الحلول الدائمة، والمسارات والمبادئ

##### ملخص الجلسة والنتائج المرجوة:

افتتحت هذه الجلسة بمناقشة مفتوحة حول المصطلحات المستخدمة بشكل متكرر مثل؛ النازح، المواطن، اللاجئ، المهاجر، والحلول الدائمة، لمعرفة مدى فهم المشاركين كمراجعة للمبادئ والمعايير الرئيسية. واستمد العرض من مصادر

مثل؛ دستور العراق، وخطة وزارة الهجرة والمهجرين بشأن النازحين لعام 2008، والخطة الوطنية لعودة النازحين إلى المناطق المحررة (2020)، والمبادئ التوجيهية للنازحين، وإطار الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). كما سعت الجلسة إلى الحصول على فكرة أفضل عن فهم وزارة الهجرة والمهجرين من خلال تنفيذ سياسة الإدماج المحلي إزاء العملية القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وتضمنت الجلسة سيناريو يناقش الاندماج المحلي والمناطق المحظورة.

### ملخص المناقشات:

- مناقشة مسارات الحلول الدائمة للعودة والإدماج المحلي وإعادة التوطين
  - أكد المشاركون أن الدستور والقانون العراقيين يعترفان بحق لجميع العراقيين في الإقامة في أي مكان في العراق. وكان هناك اتفاق عام على أن هناك ثلاثة حلول للنزوح: العودة، والاندماج المحلي، وإعادة التوطين أو الانتقال إلى موقع ثالث في العراق.
  - أوضحت السلطات أنها عندما تشير إلى الإدماج المحلي في تعليمات وزارة الهجرة والمهجرين، فإنها تقصد بذلك كلا المسارين 2 و 3؛ وأن مصطلح إعادة التوطين لا يُستخدَم داخل وزارة الهجرة والمهجرين للإشارة إلى النازحين، بل إلى العراقيين الذين يسافرون إلى الخارج.
  - وافق المشاركون على تعريف إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقت الذي لا يُعد فيه النازح داخلياً نازحاً - عندما لا يكون للنازح أي احتياجات محددة للمساعدة والحماية تتعلق بنزوحه، ويمكنه التمتع بحقوق الإنسان الخاصة به دون تمييز بسبب نزوحه.
- سيناريو عن المناطق المحظورة، ومناصرة النازحين الراغبين في الاندماج محلياً.
  - كان لدى المشاركين آراء متباينة حول كيفية معالجة تدخّل عضو مجلس النواب في حق النازحين من بابل الذين أرادوا الاندماج محلياً.
  - اقترح البعض أن حقوق النازحين تحظى بأهمية قصوى ويجب احترامها؛ وأن أي مدير فرع يواجهه مثل هذه المسألة، يمكنه أن يرفع القضية إلى الوزير أو رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب؛ لأن النائب مسؤول عن أفعاله. بينما رأى آخرون أنه يجب إبلاغ النازحين بالقضية، وأنهم يجب أن يكونوا في وضع يسمح لهم بمناصرة حقوقهم مع النائب ومع مكتب المحافظ، بدعم كامل من مدير الفرع. وكانت هناك آراء أخرى ترى أن بإمكان مدير أن يتواصل مع النائب وإبلاغه بأن نسبة 10٪ هي نسبة صغيرة مقارنة مع المجموع؛ وأن الاندماج المحلي لا يعني أن العوائل إذا قررت أن تعود إلى مناطقها الأصلية خلال خمس أو عشر سنوات أو 15 سنة، فإنها لا تستطيع؛ أو أن بإمكان النائب أن يفرض إرادته أو آراءه على النازحين.
  - عدد قليل من المشاركين كانوا أكثر حذراً، وقالوا بأن مدير الفرع مقيّد بالقانون وأن مدير الفرع ليس مضطراً للمشاركة في المناصرة.
  - وخلص المشاركون بشكل عام إلى وجوب اتباع مدير الفرع، في مثل هذه الحالات؛ لتوجيهات الوزير واحترام رغبات النازحين الراغبين في الاندماج محلياً.
- سيناريو عن النازحين من المناطق الآمنة، الذين يختارون الاندماج محلياً ثم يغيرون رأيهم بعد بضعة أشهر أو سنة.
  - كان لدى المشاركين آراء مماثلة مفادها أنه وفقاً للقوانين العراقية، فإن النازحين مواطنون يمكنهم اختيار المكان الذي يعيشون فيه.
  - وأضاف المشاركون أنه بمجرد أن يقرر النازح تغيير وضعه لدى وزارة الهجرة والمهجرين، يصبح مؤهلاً لتلقي منحة العودة بعد حصوله بالفعل على منحة الاندماج المحلي.



ورشة عمل الاندماج المحلي لوزارة الهجرة والمهجرين (أربيل)



ورشة عمل وزارة الهجرة والمهجرين للاندماج المحلي (بغداد)

## الجلسة الثالثة: اعتبارات وزارة الهجرة والمهجرين لمراجعة طلب الإدماج المحلي (القسم القانوني لوزارة الهجرة والمهجرين)

### ملخص الجلسة والنتائج المرجوة:

ناقش القسم القانوني (السيدان، إبراهيم وماهر) المبادئ التوجيهية لإجراءات التشغيل الموحدة للإدماج المحلي. وسلط العرض الضوء على التوجيهات التي أصدرتها لجنة القسم، وأتاح الفرصة لمدير الفرع أن يطرح الأسئلة وأن يشارك التحديات التي واجهتهم في تنفيذ التوجيهات.

### ملخص المناقشات:

#### مناقشة التوجيهات القانونية

- طلب المشاركون في كلتا الورشتين من القسم القانوني، توضيح متطلبات الاندماج المحلي؛ خاصة فيما يتعلق بإثبات الإقامة في موقع الاندماج المحلي. وطلب المشاركون في الاستطلاع توضيحاً بشأن ما إذا كان المطلوب هو كتاب تأييد من المختار، أو بطاقة الإقامة التي يصدرها مكتب المعلومات.
- وفيما يتعلق بهذه المسألة، قال المسؤولون إن النازحين غالباً ما يترددون في تغيير مستندات إقامتهم، خشية أن يفقدوا مزايا منطقة الأصل ومناطق الاندماج المحلي. ويعتقد النازحون أنهم قد لا يتمكنون من إثبات إقامتهم في مناطقهم الأصلية فيحال قدّموا طلبات تعويض عن الممتلكات أو التعيين في وظيفة حكومية.
- أوضح القسم القانوني أن كتاب التأييد يجب أن يكون كافياً؛ لكنهم سيحصلون على رد واضح من لجنة الوزير.
- كما انتهز المشاركون الفرصة لسؤال القسم القانوني عن الحالات الصعبة التي غالباً ما تنشأ في المحافظات، مثل:
  - الأُسَر المنقسمة (أي، الأُسَر المسجلة باسم ربّ الأسرة، لكن الأبناء أصبحوا منذ ذلك الحين بالغين ومتزوجين وأرباب أُسر، أو حدثت حالات طلاق)
  - الأُسَر المشتبه بانتمائها لداعش، أو التي لديها عقود زواج خارج المحكمة.
  - الأُسَر المسجلة باسم ربّ الأسرة الذي يقضي عقوبة في السجن حالياً. وبالنسبة لهذه المسألة، تباينت الآراء بين المسؤولين الذين فهموا من التعليمات السابقة أن ربّ الأسرة في هذه الحالة لا يحق له الحصول على أي مزايا على الإطلاق، خاصة إذا كان متهماً بالإرهاب؛ وبين المسؤولين الذين رأوا أنه لا ينبغي معاقبة أُسر هؤلاء الأشخاص بسبب أفعال ارتكبتها ربّ الأسرة، بل ينبغي السماح لهم بالتسجيل كعائدين أو كأفراد مندمجين محلياً.

## الجلسة الرابعة: عرض بيانات النزوح والعودة في المحافظات، ومؤشر العودة، ومؤشر النزوح، والنوايا

### ملخص الجلسة والنتائج المرجوة:

عرضت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بيانات وأرقام النزوح والعودة، وتبادلت المعلومات المتعلقة بنوايا النازحين وبيانات مؤشر العودة والنزوح لكل فرع من الفروع الممثلة في ورشة العمل. واطلعت وزارة الهجرة والمهجرين من خلال العرض، على الظروف والعوامل التي تؤثر على قرارات النازحين. كما سعى العرض إلى الاستماع إلى وزارة الهجرة والمهجرين حول تصوراتها للبيانات.

### ملخص المناقشات:

#### مناقشة حول بيانات مصفوفة تتبع النزوح

- في ورشة عمل بغداد، كان لدى المشاركين بعض الملاحظات حول بيانات مصفوفة تتبع النزوح، لا سيما الأرقام الخاصة بالنزوح؛ حيث عكس مدراء الفروع كيف أن تلك الأرقام أقل من تلك المسجلة لديهم. مع ذلك، كان هناك اتفاق عام على البيانات ذات الصلة بالنوايا، وعوامل الخطورة، والعقبات التي تعترض الحلول الدائمة.
- وأشار مدراء الفروع إلى أنّ معلوماتهم تفيد بعودة عدد كبير من النازحين المسجلين في قواعد بياناتهم إلى مناطقهم الأصلية دون إغلاق ملفاتهم لدى وزارة الهجرة والمهجرين. ولعل ذلك أحد أسباب الاختلاف بين أرقام مصفوفة تتبع النزوح وأرقام وزارة الهجرة والمهجرين.
- أوضح فريق مصفوفة تتبع النزوح كيفية جمع بيانات المصفوفة؛ والفرق بين بيانات التتبع التي تستند إلى مصادر المعلومات الرئيسيين وبين بيانات التسجيل التي تقوم بها وزارة الهجرة والمهجرين، وكيف يمكن استخدام بيانات مصفوفة تتبع النزوح لمساعدة الوزارة في عملها.
- أعربت السلطات في المحافظات الوسطى والجنوبية عن قلقها من إغلاق المنظمة الدولية للهجرة لمكاتبها في تلك المحافظات.
- في كلتا الورشتين، أشار المشاركون من وزارة الهجرة والمهجرين إلى أن تجربتهم في مجال مصفوفة تتبع النزوح أظهرت أن نسبة قليلة فقط من النازحين ينوون العودة، حسب المحافظات. ولوحظ أن النازحين في معظم الحالات، استقروا في مناطق النزوح بسبب عوامل مختلفة؛ منها مثلاً سبل العيش وتحسن فرص الوصول إلى الخدمات.
- لم يكن لدى المشاركين في ورشة أربيل أي ملاحظات عن الأرقام المعروضة. وأظهرت المناقشات بشكل خاص، الاتفاق على أن البيانات الخاصة بعوامل الخطورة في مواقع داخل البلاد، ساهمت في قرارات النازحين بالعودة أو الاندماج محلياً في موقع ما.
- لاحظ بعض المشاركين أن قضايا الأضرار التي لحقت بالتملكات، وعدم الحصول على تعويضات، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وسبل العيش، كثيراً ما يشار إليها في فروعهم، كأسباب لعدم العودة أو البقاء في حالة نزوح.

## الجلسة الخامسة: مراجعة التحديات التي تواجه إجراءات التشغيل الموحدة

### ملخص الجلسة والنتائج المرجوة:

في هذه الجلسة، تم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات. كل مجموعة تعمل على جزء محدد من الإجراءات التشغيلية الموحدة الحالية، وتطلب من المجموعات الأربع الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي التحديات القائمة، عندما يتعلق الأمر بتسجيل النازحين الذين يرغبون في الاندماج محلياً؟
  2. ما هي الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات؟
  3. ما هي المعلومات المطلوبة للنازحين لفهم سياسة وزارة الهجرة والمهجرين، وعملية التسجيل للاندماج المحلي؟
- عملت المجموعة 1 على الاستمارة المستخدمة حالياً لتسجيل النازحين (نفس الاستمارة المستخدمة للعودة والإدماج المحلي)



عملت المجموعة 2 على التوثيق والأوراق المطلوبة.

ركزت المجموعتان 3 و4 على الأسئلة الرئيسية.

كانت هذه الجلسة هي الجلسة الأخيرة لهذا اليوم، على أن تجتمع كل مجموعة مرة أخرى في اليوم التالي، وتقدم ملاحظاتها وتوصياتها في الجلسة العامة في اليوم الثاني من الورشة.



ورشة عمل الاندماج المحلي لوزارة الهجرة والمهجرين (أربيل)



ورشة عمل وزارة الهجرة والمهجرين للاندماج المحلي (بغداد)

## ختام اليوم الأول

سلطت وزارة الهجرة والمهجرين الضوء على أهداف ومبادئ سياسة الإدماج المحلي، وأكدت التزام الوزارة بتعزيز الاندماج الناجح. وأشار المشاركون إلى أن هناك حاجة إلى قدرة مؤسسية أقوى لتحقيق حلول دائمة في العراق. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة تعريفات رئيسية للحلول الدائمة والمسارات، والمبادئ القائمة على الدستور العراقي، وسياسة وزارة الهجرة والمهجرين لعام 2008، والخطة الوطنية لعودة النازحين إلى المناطق المحررة (2020) والمبادئ التوجيهية للنازحين وإطار الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). فضلاً عن ذلك، أوضح القسم القانوني أن كتاب التأييد يجب أن يكون كافياً، إلا أن القسم القانوني سيناقش الأمر ويتخذ قراراً مع وزير الهجرة والمهجرين والإدارة العليا بناء على التوصيات الصادرة عن ورشة العمل. إضافة إلى ذلك، عرضت المنظمة الدولية للهجرة أرقام الزواج والعودة، مشددة على الظروف القاسية التي تواجه العديد من العائدين في مواقع مختلفة، والتي تتطلب المزيد من تدخلات الحكومة والمنظمات الدولية. وخلال الجلسة الأخيرة من اليوم الأول، عمل المشاركون كمجموعات لتحديد التحديات واقتراح الحلول وتحديد المعلومات المطلوبة من النازحين لفهم سياسة وزارة الهجرة والمهجرين وعملية التسجيل للاندماج المحلي.

## اليوم الثاني

### مقدمة ومراجعة سريعة لليوم الأول

بدأت جلسة اليوم بمراجعة لليوم السابق، وذكر المشاركون المعلومات الرئيسية من اليوم الأول. وتم عرض جدول أعمال اليوم الثاني.

### الجلسة الأولى: أفضل ممارسات الفروع وقسم الإحصاء

#### ملخص الجلسة والنتائج المرجوة:

استعرضت وحدة البحوث والمعلومات التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين، دورها في دعم العملية القانونية للإدماج المحلي داخل وزارة الهجرة والمهجرين من خلال جمع البيانات وإدخال السجلات، والحفاظ على قاعدة البيانات لتسجيل النازحين. وشاركت الوزارة بعض التحديات التي تواجهها، ابتداءً من الحجم الهائل للبيانات، والتحديات الناجمة عن التحقق من البيانات. على سبيل المثال؛ الأسر الفردية التي لديها عدة ملفات في قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، وكيفية التأكد

من دقة تلك البيانات. وتضمنت الجلسة تمريناً عاماً تضمن عرضاً لاستمارة التسجيل، والنظر فيما مدى تغطية الاستمارة لاحتياجات البيانات، من جانب مدراء الفروع وفريق جمع البيانات في المقر الرئيسي.

### ملخص المناقشات حول أفضل الممارسات:

#### اقترح المشاركون من فروع وزارة الهجرة والمهجرين ما يأتي:

- في ضوء مشكلة عدم رغبة النازحين في تغيير بطاقة سكنهم إلى منطقة العودة، كان الاقتراح هو الحصول على كتاب تأييد من المختار ومصادق عليه من الإدارة المحلية دون الرجوع إلى مكتب المعلومات. بينما اقترح آخرون إرسال كتاب إلى وزارة الداخلية لإصدار بطاقات سكن جديدة لا تتضمن الإشارة إلى محافظة الأصل.
- دار نقاش حول الفرق بين المِنح، وأوصيَ بزيادة مبلغ منحة الاندماج لكي تتناسب مع منحة العودة.
- التواصل بين السلطات لتسهيل إصدار مستمسكات جديدة للأسر التي فقدت مستمسكاتهما.
- بما أن العديد من الأسر لا تملك المعلومات الكافية؛ ولتوفير الوقت وتشجيع الأسر على التقدم بطلب العودة وتحديث السجلات، أكد المشاركون على أهمية توعية الأسر الراغبة في الاندماج، وتوزيع المنشورات المتعلقة بالاندماج.
- لتشجيع النازحين على العودة وضمان إدماجهم، أوصيَ بزيادة المخصصات المالية للنازحين، وضمان إدماجهم في مشاريع تحسين الدخل.
- أشار مدراء الفروع إلى أهمية تحسين قدرات موظفيهم، خاصة موظفي إدخال البيانات، من أجل تحسين مستوى عملهم.
- مفاتحة إدارة المحافظة، لغرض توجيه الإدارات المحلية ومدراء البلديات لتسهيل إجراءات الدمج.
- نظراً لكون الأسر المنقسمة ليس لديها معلومات عن قواعد بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، جرت مناقشات حول حاجة الحكومة إلى دعم تسجيل هذه الأسر.

### الجلسة الثانية: الاعتبارات الرئيسية للاندماج المحلي - الوصول إلى الوثائق الثبوتية والسكن والأرض والملكية

#### ملخص الجلسة والنتيجة المرجوة:

قدّم المجلس النرويجي للاجئين عرضاً عن بعض التحديات القائمة التي يمكن أن تؤثر على عملية الإدماج المحلي للنازحين. وسلطت الجلسة، الضوء على التأخيرات الحالية في نظام تعويض الممتلكات، والإجراءات المطولة والتحديات التي تواجهها الأسر التي تعيّلها نساء ولا تستطيع الوصول إلى مستندات الملكية. كما سلط المجلس النرويجي للاجئين، الضوء على أهمية الوثائق الثبوتية المدنية، بما في ذلك نظام البطاقة التموينية، واستفسر عما إذا كان بإمكان النازحين نقل بطاقاتهم التموينية. وتضمنت الجلسة مناقشة عامة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه وزارة الهجرة والمهجرين في تسهيل طلبات النازحين بالحصول على تعويضات.

#### ملخص المناقشات:

- وافقت وزارة الهجرة والمهجرين على أهمية الوثائق الثبوتية في جميع العمليات المتعلقة بالإدارة؛ وأفادت بأن اللجنة الاستشارية للوزير تضم سلطات تابعة لوزارة الداخلية وأن وزارة الهجرة والمهجرين ساهمت في تسهيل إصدار الوثائق الثبوتية في عدة مواقع.
- فيما يتعلق بقضية التعويضات، وضّح المشاركون ولاية وزارة الهجرة والمهجرين مقابل ولاية لجنة التعويضات. وقالوا، طالما أن التعويض عن الأضرار هو مسؤولية اللجنة، وأن الكثير من العمل قد أُحيل إلى المحافظات، فإن هذه القضية تقع خارج نطاق وزارة الهجرة والمهجرين وولايتها.



ورشة عمل الاندماج المحلي لوزارة الهجرة والمهجرين (أربيل)



ورشة عمل وزارة الهجرة والمهجرين للاندماج المحلي (بغداد)

### الجلسة الثالثة: عرض التحديات الرئيسية والتوصيات لوزارة الهجرة والمهجرين

كانت هذه الجلسة عبارة عن مجموعة من عمل اليوم الأول، وأتاحت الفرصة لكل مجموعة لمشاركة بعض التحديات التي شخصوها والتوصيات التي سعوا إلى تقديمها إلى مقر وزارة الهجرة والمهجرين.

#### ملخص المناقشات:

التوصيات	التحديات
	<b>متطلبات الإقامة</b>
استمرار مشاركة مكتب الوزير ومكتب رئيس الوزراء مع المحافظ وإقليم كردستان العراق، بشأن السماح بالاندماج المحلي	الحصول على موافقة السلطات المحلية للبدء بإجراءات الاندماج المحلي
إما أن يكون كتاب تأييد المختار كافياً؛ أو الاستغناء عن شرط بطاقة السكن	الوضوح بالنسبة لإثبات السكن
تعليمات واضحة من القسم القانوني بعد توضيح من لجنة التعويضات إلى وزارة الهجرة والمهجرين	مخاوف النازحين بشأن الآثار المترتبة على تغيير الإقامة
	<b>العقبات الإجرائية</b>
تبسيط الإجراءات لكي تتوافق مع متطلبات عملية العودة (توحيد النهج في جميع الفروع)	إجراءات معقدة وطويلة للنازحين
تواصل وزارة الهجرة والمهجرين، كلما أمكن، مع المديرية ذات الصلة، لغرض إصدار المستمسكات. على سبيل المثال؛ مكاتب CAD	العائلات التي فقدت مستمسكاتها
	<b>التحديات المتعلقة بالموارد</b>
أن تنظر وزارة الهجرة والمهجرين في تقليل الاختلاف بين المنحيتين	الاختلاف بين مبلغ منحة العودة ومنحة الإدماج المحلي
الإسراع في صرف منحة وزارة الهجرة والمهجرين، من خلال تخصيص ميزانية كافية وزيادة عدد المدفوعات شهرياً	تأخر صرف منحة وزارة الهجرة والمهجرين (أقل من 20٪ من جميع العائدين تلقوا المنحة)
	<b>التواصل مع المجتمع</b>
مواد التواصل مع المجتمع التي يمكن مشاركتها مع مكاتب الفروع أو على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المعلومات حول آثار الاندماج المحلي المحتملة على	نقص الوعي العام حول الاندماج المحلي وما يتعلق به

تعويضات السكن، ومتطلبات الإقامة، وغير ذلك من المزايا التي يتمتع بها النازحون في مناطقهم الأصلية	
<b>الارشاد المطلوب</b>	
أن يعيد القسم القانوني العمل بالمبادئ التوجيهية للتسجيل التي كانت مستخدمة سابقاً، والتي سيتم مشاركتها مع جميع الفروع لضمان اتباع نهج موحد جلسات مجتمعية بقيادة مكاتب الفروع	تعليمات غير واضحة حول المتطلبات والعملية
أن يقوم القسم القانوني بصياغة مبادئ توجيهية موحدة بشأن معالجة تسجيل الأسر المشتتة	هناك حاجة إلى الوضوح بشأن كيفية التعامل مع الأسر المشتتة
تعليق أو تجميد ملف رب الأسرة والسماح بتسجيل بقية أفراد الأسرة	الأسر التي لديها رب أسرة محجوز
يقترح اتباع نفس النهج الذي تطبقه الإدارة على العائدين الذين لم يتم تسجيلهم في قاعدة بيانات النازحين	الوضوح مطلوب لأرباب الأسر الراغبين في الاندماج محلياً، ولم يتم تسجيلهم في قاعدة بيانات النازحين
<b>المسائل اللوجستية</b>	
قدمت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنحة الصينية بعض الأجهزة إلى المقرر الرئيسي	عدم وجود أجهزة للتسجيل على المستوى الميداني
<b>مسائل أخرى</b>	
أن تستثمر وزارة الهجرة والمهجرين في الاجتماعات السنوية أو نصف السنوية لجميع مدراء الفروع	فرص غير متكررة لجميع الفروع للاجتماع وتبادل الأفكار

## اختتام ورشة العمل

عُرِضَت خلال الورشة مجموعة من المناقشات والتوصيات من أجل تسهيل تعامل الحكومة مع النازحين، وطرق تسهيل عملية الاندماج مع المجتمع المضيف. كما تم الحصول على دعم شفهي من القسم القانوني في وزارة الهجرة والمهجرين للعمل على تشريع وتعديل القوانين وفقاً لمقترحات مدراء فروع المحافظات الوسطى والشمالية.

وخلُصت ورشة العمل إلى التوصيات التالية:

في خضم مقترحات مدراء فروع المحافظات، تم جمع مجموعة من المقترحات من أربع مجموعات عمل، كما هو مبين أدناه:

1. الموافقة على كتاب تأييد السكن والعمل به بدلاً من بطاقة السكن، علماً بأن المكتب الإعلامي يشترط على النازحين استخدام بطاقة السكن فقط في مناطق سكنهم الجديدة. ويقترح أن يقدم القسم القانوني طلباً رسمياً بإلغاء تصديق بطاقة السكن من قبل مكتب المعلومات، والعمل بكتاب تأييد المختار والإدارة المحلية.
2. إصدار بطاقة سكن من الفئة الثالثة وسحب البطاقة القديمة للأسر الراغبة في الاندماج. ملاحظة: يمكن استعادة البطاقة القديمة الصادرة من منطقة الأصل في حال قررت الأسر العودة مستقبلاً.
3. بالنسبة للأسر من خارج المخيم التي ترغب في الاندماج وإلغاء بطاقات سكنها القديمة، يجب على وزارة الداخلية إصدار قرار ينص على أنه يمكن للشخص إلغاء بطاقة سكنه القديمة دون الحاجة إلى العودة إلى منطقة الأصل للبدء بالإجراءات.
4. حيث أن معظم الأسر النازحة تجهل قوانين وأساليب الاندماج، يجب توزيع كتيبات توعوية على الأسر، توضح إمكانية الاندماج مع المجتمعات المضيفة، وسبل ذلك.
5. بناء قدرات الحكومات المحلية حول قوانين وزارة الهجرة والمهجرين وعملها بشأن الاندماج وكيفية دعم الأسر في تلك المناطق؛ إضافة إلى بناء قدرات المختارين والإدارات بشأن المستمسكات المطلوبة من الأسر المندمجة.
6. تسريع إجراءات نتائج المنح الخاصة للأسر العائدة والمندمجة.
7. رفع سقف الامتيازات للأسر الراغبة بالاندماج، من أجل تحفيزها على الاندماج وإنهاء حالتها المتراوحة بين عائدة ونازحة.
8. تنسيق أفضل مع المنظمات الإنسانية في دعم الأسر.

واختتمت وزارة الهجرة والمهجرين ورشة العمل بشكر المنظمة الدولية للهجرة على تنظيم الورشة وعلى دعمها المستمر. وعبر المشاركون عن أملهم في عقد ورشة عمل أخرى مستقبلاً، بمشاركة جميع مدراء الفروع في العراق، لمناقشة القوانين التي تؤثر على النازحين، والمشاكل المشتركة التي تواجه وزارة الهجرة والمهجرين، وطرق تحسين التنسيق بين مكاتب المحافظات.